دور ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد

The Role of Entrepreneurship and Small and Medium Enterprises on Economics' Development

صندرة سايبي

[1] جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)، sandra.saibi@univ-constantine2.dz

الاستلام: 2021/05/31 القبول: 2021/10/29 النشر: 31 /2021/12

ملخص:

تشكل ريادة الأعمال والوحدات الصغيرة أحد المدخلات الهامة للحركية الاقتصادية، وهذا ما سعت الى اثباته الدراسات العديد المنجزة في هذا المجال. و رغم ذلك نبقى نواجه اليوم الكثير من الصعوبات التي تواجه عملية تكميم لدور ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وموقعته ضمن روابط أخـــــــرى تتعلـــــق بالتنميـــــــــة الاقتصـــــــادية مثل تلك المتـــــــأتيـــــــة من المؤسســـــــات الكبيـــــــرة ، لذا سنحاول من خلال هذا المقال تبيان دور ريادة الأعمال و المشروعات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الاقتصاد.

تبين لنا من خلال هذه الدراسة تواجد أثر اجابي لريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على تجديد حظيرة المؤسسات، واستحداث مناصب العمل و بروزها كحل للمشاكل المتعلقة بالبطالة. كما تسهم في التنمية الاجتماعية، من خلال ميلها إلى توزيع الدخول بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي بذلك تحد من الفقر. كما تبين أنها تؤثر بشكل كبير على حجم الصادرات من خلال دعمها و سد جزء من حاجة الطلب المحلي.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التنمية، الاقتصاد، البطالة.

Abstract:

Entrepreneurship and small units constitute one of the most important inputs to economic. Several studies were trying to prove that. Despite this, we remain today many difficulties facing the process of quantifying the role of entrepreneurship and small and medium enterprises and its location within other links related to economic development, such as those derived from big firms, so we will try with this article to clarify the role of entrepreneurship and small and medium enterprises in the development Economy.

Through this study, we can see the positive impact of entrepreneurship and small and medium enterprises on the renewal of the enterprises tissue, the labors creation and their prominence as a solution to unemployment's problems. It also contributes to social development, by its equitable distribution of incomes comparing with big firms institutions, thus reducing poverty. It was also found that it greatly affects of exports by subsidizing them and filling part of the needs of domestic demand.

Keywords: Enterpreneurship, small and medium enterprises, developpement, economy, unemployment.

1. مقدمة:

يتفق العديد من الباحثين على أن الوحدات الصغيرة تشكل أحد المدخلات الهامة للحركية الاقتصادية، حيث تعددت الدراسات المنجزة و التي تتعلق أساسا بدور ريادة الأعمال و المشروعات الصغيرة و المتوسطة على التنمية الاقتصادية لبلد ما. لذا ينبغي التوقف عندها قليلا من أجل اكتشاف دورها الحيوي في الاقتصاد و في ضمان التوازن الاجتماعي، حيث ثبت أثرها الايجابي على تجديد حظيرة المؤسسات، ففي فرنسا مثلا تتيح ريادة الأعمال ضخ حوالي اثنان (02) مليون مؤسسة. من جهة أخرى تم التأكيد على قبول عام لأهمية وزن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب العمل، فمنذ بداية سنوات السبعينات(1970)، بدت عملية إنشاء المؤسسة كمصدر محتمل لتوفير العمل و كحل للمشاكل المتعلقة بالبطالة. في هذا الصدد يكون من المفيد الرجوع إلى دراسة بريش (DL BRICH) كنقطة انطلاق لمعالجة مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب عمل، أبرزت أن حوالي 52% من إجمالي الوظائف الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية أستحدثت من طرف المشروعات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة بالسوق، كما تساهم في استحداث فرص عمل جديدة تبلغ حوالي 80% من إجمالي الوظائف الجديدة.، كما تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية، حيث تميل إلى توزيع الدخول بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمشروعات الكبيرة، فهي بذلك تحد من الفقر، و هو ما تم التأكيد عليه في التوصية رقم 186 الواردة في التقرير الصادر عن مكتب العمل الدولي في جنيف في دورته رقم 99 في سنة 2010. كما تؤثر بشكل كبير على حجم الصادرات من خلال دعمها و سد جزء من حاجة الطلب المحلي و بالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدي إنتاج المؤسسات الكبيرة، لما تتميز به من خصائص نسبية و وفرات اقتصادية أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة، ما جعلها تسهم في التصدير بشكل بارز في بعض الدول كما هو الحال بالنسبة لهولندا و الدانمارك في الاتحاد الأوروبي. كما تشير بعض الدراسات الميدانية إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تسهم بأكثر من 45% من الناتج الداخلي الخام.

1.1. إشكالية الدراسة:

رغم الأهمية الكبرى التي تلعبها ريادة الأعمال و المشروعات الصغيرة و المتوسطة في تطوير الاقتصاد، إلا أننا نبقى نواجه اليوم الكثير من الصعوبات التي تواجه عملية تكميم لدورها و موقعته ضمن روابط أخرى تتعلــق بالتنمية الاقتصادية مثل تلك المتأتية من المؤسسات الكبيرة، فسنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة

عن التساؤل التالي: ما مدى اسهام ريادة الأعمال و المشروعات الصغيرة و المتوسطة في تطوير اقتصاد الدول؟

2.1. أهمية الدراسة:

على ضوء إشكالية البحث تبرز أهمية دراسة مثل هذه المواضيع، من خلال الرجوع إلى بعض الدراسات و الآراء والأفكار التي تسهم في تحليل دور ريادة الأعمال و المشروعات الصغيرة في تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال العودة لمختلف المؤشرات التي تفسر ذلك، مما يتيح إمكانية إعطاء نماذج تنمية هذا الدور و البحث عن عوامل و سبل تطويرها و جعلها أكثر ملاءمة لتغيرات المحيط، مما يسهم في تثمين دورها.

3.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أولاً إلى تبيان دور ريادة الأعمال و كذا المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية و تطوير اقتصاد الدول، ثم تحليل المشاكل الحالية التي قد تحول دون تحقيق ذلك، و كذا عرض الظروف والشروط التي تمكن من تطوير ريادة الأعمال و المشروعات الصغيرة و المتوسطة من لعب الدور المنوط بها في تطوير الاقتصاد خاصة في ظل الظروف الرهانات التي يفرضها محيطها.

2. ريادة الأعمال كظاهرة اقتصادية و اجتماعية

إن تحليل آثار ريادة الأعمال على الاقتصاد يستوجب إجراء دراسة عميقة لأثرها على مستوى التنمية الاقتصادية وتجديد نسيج المؤسسات و خلق العمل، و كذا تحديد مدى إسهامها في الحركات الهيكلية واستمرارية النسيج الاقتصادي.

1.2. أثر ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي

لقد تعددت الدراسات المنجزة و التي تتعلق أساسا بدور إنشاء المؤسسات على التنمية الاقتصادية لبلد ما، و من بين هذه الدراسات نجد النموذج المقترح من طرف (GEM) ، و الذي هدف إلى دراسة الروابط بين حركية ريادة الأعمال و التنمية الاقتصادية اعتمادا على الناتج الداخلي الخام (BIP) و التغيرات في معدلات العمل. يمكن تمثيل نموذج المرصد العالمي للمقاولاتية في مجال التنمية الاقتصادية كالتالي:

الشكل (01): نموذج GEM للتنمية الاقتصادية

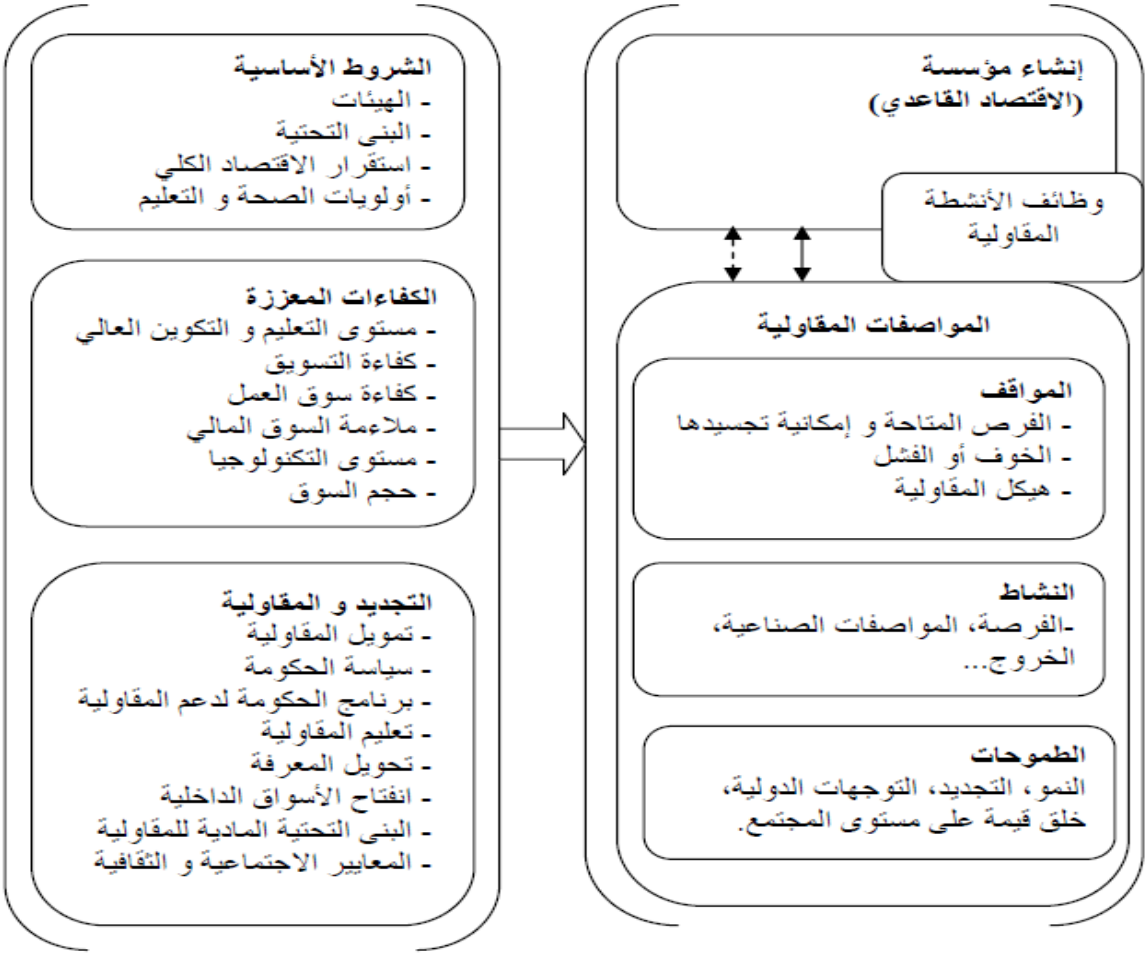

المصدر: Dorota WĘCŁAWSKA, Global Entrepreneurship Monitor :Poland, Edition I, Warsaw, 2013, p.11.

إذن يلعب رائد الأعمال دورا هاما في سيرورة التنمية الاقتصادية، و خاصة في حركية إنشاء، توسيع، إعادة هيكلة و توقف نشاط المؤسسات، و حسب نموذج (GEM) تتبع حركية ريادة الأعمال ظروف ومناخ الأعمال التي تشمل تمويل السياسات الحكومية، البرامج الخاصة، التعليم و التكوين، التحويل التكنولوجي، البنى التحتية القانونية و التجارية، درجة الانفتاح على السوق الداخلي، البنى التحتية المادية و القواعد السوسيوثقافية.

و يتم استخدام هذا النموذج منذ عدة سنوات و تم تطويره تدريجيا مع التجارب. و تؤكد نتائج الدراسة التي قام بها (GEM) سنة 2000 على ارتباط نشاط ريادة الأعمال بشكل كبير بالتنمية الاقتصادية، إذا ما تم مقارنته بين الدول التي تتشابه من حيث الهيكلة الاقتصادية.

و نواجه اليوم الكثير من الصعوبات التي تواجه عملية تكميم لدور إنشاء المؤسسة و موقعته ضمن روابط أخرى تتعلق بالتنمية الاقتصادية (Alain, 2003) مثل تلك المتأتية من المؤسســـات الكبيرة.

2.2. أثر ريادة الأعمال على الابتكار

ارتبطت ريادة الأعمال بالابتكار منذ مجيء نظرية المفكر النمساوي جوزيف شومبيتر، أو ما يعرف بنظرية «التدمير الخلاق» الخاصة بالابتكار، و قد تبدو هذه الفكرة متناقضة فإنشاء مؤسسة جديدة مبتكرة غالبا ما يجعلها تواجه صعوبات، قد يصل الأمر بها إلى الزوال سيما تلك المشروعات التي يصعب عليها متابعة أو تكييف منتجاتها وخدماتها أو تجديد تكنولوجيتها.

حيث يعتبر شومبيتر أن رائد الأعمال يشكل محرك هذه السيرورة (التدمير الخلاق)، من خلال اكتشافه للفرص التي لا يراها الفاعلون الآخرون، و كذا بتطوير تكنولوجيات و مفاهيم تمكن خلق نشاطات اقتصادية.

يعتبر اختراع الآلة الالكترونية الحاسبة في أواسط سنة 1970، كأحسن مثال على فكرة التدمير الخلاق وإنتاجها من طرف شركتي Texas Instruments و Hewlett Packard. و في ذلك الوقت صلح هذا المنتوج خارج سوق المنتجين المقلدين، و خاصة المؤسسة الفرنسية Graphoplex التي لا تملك رأسمال تكنولوجي يؤسس عليه الابتكار.

إذن فوظيفة الابتكار هي جد مهمة، و تجعل من رائد الأعمال عامل من عوامل النمو الاقتصادي. فينبغي على رواد الأعمال البحث عن مصادر الابتكار، و كذا المتغيرات و المعلومات المرتبطة بالفرص الإبداعية. فينبغي أن يعلم جيدا كيف يبحث عنها و كيف يتفاعل معها و يستغلها كفرصة.

و نعود هنا إلى المفهوم الواسع للمقاول و دوره في الابتكار و الذي يشمل:

- المجهول: النجاح، الفشل، الأحداث الخارجية غير المتوقعة....
- التناقض بين ما هو عليه الواقع و ما كان يجب أن يكون عليه أو مثلما نتخيله.
- ديمومة الحاجات الهيكلية.
- التغيرات التي تهدم هيكلة الصناعة أو السوق.
- التغيرات الديموغرافية.
- تغيرات الوضعية النفسية، و القدرة على استقطاب الأفكار.
- المعارف الجديدة العلمية أو غير ذلك.

و من بين الأمثلة عن المؤسسات المبتكرة الجديدة و رواد الأعمال الذين أتوا بابتكار مهم نجد أن تطور مؤسسة فورد في بداية القرن السابق عاد لإدخال فورد الابتكار في التنظيم اعتمادا على التنظيم العلمي للعمل. و الأكيد أن الابتكار لا يقتصر على رواد الأعمال فقط، لكن حسب شومبيتر يؤكد أن الابتكار يتواجد بشكل أكبر لدى رواد الأعمال.

3.2. أثر ريادة الأعمال على تجديد حظيرة المؤسسات

تسمح ريادة الأعمال بتجديد حظيرة المؤسسات بشكل متنامي من سنة إلى أخرى، ففي فرنسا مثلا تتيح ريادة الأعمال ضخ حوالي اثنان (02) مليون مؤسسة.

4.2. أثر ريادة الأعمال على خلق مناصب عمل

منذ بداية سنوات السبعينات(1970)، بدت عملية إنشاء المؤسسة كمصدر محتمل لتوفير العمل وكحل للمشاكل المتعلقة بالبطالة. و تبقى هنا الأرقام و الإحصاءات غير معبرة بالشكل الكافي الذي يجعلها قادرة على تكميم العدد الفعلي لمناصب العمل التي تم استحداثها نتيجة لإنشاء مؤسسة (Fayolle, entrepreneuriat, 2010)، و تكمن الصعوبة الأساسية في تحديد تعريف دقيق «لمنصب عمل »، فهل يتعلق الأمر بتشغيل مباشر، أو تشغيل مؤقت أو دائم...أو غيرها. و في فرنسا تأخذ وكالة إنشاء المؤسسات **(AFE)** في الحسبان كل أنماط الشغل و العمل التي يتم خلقها من خلال المؤسسات المنشأة أو المستعاد نشاطها لحظة القيام بإحصائها و لا يهم إن كانت مناصب عمل دائمة أو غير ذلك.

5.2. أثر ريادة الأعمال على إعادة هيكلة النسيج الاقتصادي

تتزامن عملية إنشاء المؤسسات في غالب الأحيان مع التحولات الهيكلية و تغيرات المحيط السياسي والتكنولوجي و الاجتماعي و التنظيمي. و تقود هذه التحولات و التغيرات عدم الأكادة و عدم الاستقرار والتي ينجم عنها في الغالب ظهور فرص لخلق مؤسسات جديدة، إضافة إلى ذلك فإن منطق الحفاظ على النسيج الإنتاجي المعتمد على ريادة الأعمال يجلب حلولا لمشاكل إنقاذ العديد من المؤسسات التي كانت من الممكن أن تختفي (استعادة نشاط مؤسسة).

كما أن إنشاء المؤسسات أدى إلى تنوع كبير في القطاع الثالث و خاصة القطاع الصناعي، كما أدى التطور التكنولوجي و استخدام الانترنت و الإعلام الآلي إلى ظهور و استغلال العديد من الفرص. إضافة إلى ذلك نجد أن ظهور و خلق مؤسسات جديدة يؤدي إلى تنوع في النسيج الاقتصادي بين الشرق والغرب و كذا الانفتاح على المستوى الدولي.

كما تعتبر عملية إنشاء المؤسسات قوة تسهم في الاندماج الاجتماعي، فهي تتيح للأفراد خلق عمل خاص بهم، و بالتالي التخلص من البطالة، و ذلك انطلاقا من مبادرتهم و روح ريادة الأعمال التي يبرزونها.

6.2. أثر ريادة الأعمال على المؤسسات و الهيئات

تبحث الكثير من المؤسسات و الهيئات عن تطوير و البحث و الحفاظ على بعض مواصفات رواد الأعمال مثل البحث عن روح المبادرة، و مجابهة الخطر و التوجه نحو الفرص و رد الفعل و المرونة، فهي لا تتوانى عن التجند في سيرورة التغيير، لذا تسعى جل المؤسسات و الهيئات حاليا للاستحواذ على كفاءات رواد الأعمال. ويطرح سؤال هنا و هو: كيف؟ و للإجابة عن ذلك سنعالج فكرتين هامتين تتعلقان بالتنظيم و الوضعية الفكرية.

تتمثل الفكرة الأولى في الحصول على الشروط الهيكلية والتنظيمية للمؤسسة، لأنه من غير الممكن الحصول على رشاقة الغزال عندما نكون في وضعية الفيل، فخلال العشرين (20) والثلاثين (30) سنة الماضية اقترح الكثير من مديري المؤسسات و الاستشاريين هذه الفكرة. كما تسعى الكثير من المؤسسات و الهيئات إلى البحث عن روح المؤسسة أو ما يعرف بروح ريادة الأعمال(Fayolle, L'art d'entreprendre, 2007) ، و هناك من فكر حتى بنشرها على المستوى التعليمي.

وهنا تطرح الفكرة الثانية التي تتمثل في تطور الوضعية الفكرية الناتجة عن تطور العالم بأكمله، ما أدى إلى التركيز على تعليم ريادة الأعمال في الجامعة بهدف تشجيع الخيال و التأقلم و تقبل المخاطر. لكن في الواقع لا توجد محاولات فعلية للتعمق في هذه الفكرة الهامة في مجال ريادة الأعمال.

و قد قام ستيفنسون هوارد و دافيد غامبرت (Stevenson Howard, David Gumpert,1985) بوصف طرق التفكير و سلوك رواد الأعمال، و الإشكالات المطروحة و سيرورات حل المشاكل التي تصادفهم، ومقاربتهم حول الفرص و الموارد الضرورية التي يتم تحويلها و القرارات المتخذة فيما يتعلق بالخيارات التنظيمية والإدارية.

حيث يبرز هذين المفكرين أن سلوكات ريادة الأعمال تدفع من طرف الإداريين، حيث يتضح جليا مدى اختلاف هذه السلوكات عن سلـــوكات الإداريين و عن المؤسسات التي تريد تطوير روح المؤسسة والابتكار وإدراج روح المخاطرة لدى أفرادها...وغيرها.كما يبرز ستيفنسون و غامبرت أنه هناك خمسة أبعاد مفتاحية تبرز الفرق بين رائد الأعمال و الإداري تتمثل في:

- **التوجه الاستراتيجي:** إذا كان رائد الأعمال محفز بفرص الأعمال الجديدة، فالإداري فسلوكه موجه من طرف الموارد.
- **مهلة رد الفعل تجاه الفرص:** تعتبر هذه المهلة جد قصيرة في نظر رائد الأعمال لأنه يتجه بشكل أكبر نحو الفعل، في حين تعتبر هذه المهلة جد طويلة بالنسبة للإداريين، و ذلك بسبب البحث المستمر عن تقليص الأخطار.
- **الاستثمار في الموارد:** يعتبر رائد الأعمال مجبر على استخدام الموارد التي قام بتجميعها بشكل مثالي، ويقوم بذلك في شكل سيرورة ضمن عدة مراحل، أما الإداريون فلا يستعملون سوى مرحلة واحدة تعتمد على استثمار إجمالي يرتبط بمجموع الموارد الضرورية لتحويل الفكرة.
- **مراقبة الموارد:** يستعمل رائد الأعمال الموارد التي غالبا ما تكون ليست ملك له بشكل دائم وبمرونة كبيرة، في حين يستخدم الإداريين الموارد التي تكون في الغالب ملكًا لهم بشكل يضمن التنسيق بين الأنشطة والكفاءة المراد تحقيقها.
- **هيكلة المؤسسة:** يضع رائد الأعمال هياكل متعددة غير رسمية حيز التنفيذ، أما الإداريين فيرتكزون على هياكل سلمية و بيروقراطية.

و الأكيد أن هذه الخصائص التي يحملها رائد الأعمال و الإداري ترتبط بأفكار نمطية معينة، أما المؤسسات والهيئات فيعتبر إدراج ريادة الأعمال ضمن إستراتجيتها من أهم العوامل الواضحة ضمن أهدافها و التي تسمح أيضا بتطوير المؤسسة و تحويلها من نموذج بيروقراطي معقد إلى نمط تنظيمي أكثر تكيفا و تأقلمًا مع مختلف التغيرات التي تطرأ على مستوى المحيط.

7.2. أثر ريادة الأعمال على السوق

ترتبط ريادة الأعمال برهانات سوسيوثقافية هامة، تجعلها موضوع طلب اجتماعي يرتبط بعدة فاعلين، يمكن تحليلها كما يلي:

1. تستخدم عملية إنشاء المؤسسة في الدول و البلدان المتطورة كحل ممكن للمشاكل المرتبطة بالبطالة، وكوسيلة هامة لتجديد النسيج الإنتاجي و رافعة هامة لإطلاق و تطوير الأنشطة والمبتكرة و السريعة الاستغلال.
2. تنظر الهيئات المحلية لإنشاء المؤسسات على أنها وسيلة تعيد التوازن للنسيج الاقتصادي المحلي، وتغطي النقص في مناصب العمل الذي تفرزه المؤسسات الكبرى (المقاولة من الباطن،

تسريح العمال...)، الأمر الذي استدعى تسخير الوسائل الأكثر تميزا لتنشيط ريادة الأعمال في شكل هيئات دعم ومرافقة لإنشاء و استعادة نشاط مؤسسة على غرار مشاتل المؤسسات، مما أدى إلى تنامي عدد هذه الهياكل.

3. أضف إلى ذلك مجهودات المؤسسات الكبيرة المتجهة نحو بعث ريادة الأعمال لدى عمالها من خلال الإفراق (Essaimge) و الدفع بإنشاء مؤسسات و تطويرها.
4. الاهتمام المتزايد للهيئات المالية (مؤسسات رأسمال المخاطر، و البنوك) بهذا النمط الجديد من الزبائن، سيما تلك المشاريع التي تملك قدرة هائلة على التطور و النمو.
5. و في الأخير نجد أن الأفراد (الطلبة، الأجراء، البطالين) ينظرون لإنشاء المؤسسة تبعا لوضعيتهم الشخصية و دوافعهم(Fayolle, introduction à l'entrepreneuriat, 2005) ، وكونها نموذج للإدماج المهني و الاجتماعي، و كطريقة للتحكم في المصير، و الاكتمال و تلبية رغبات قوية تتعلق بالاستقلالية. حيث يقومون بتجنيد أقصى عدد ممكن من المهارات قبل أن يتجندون في لسيرورة صعبة تحتاج إلى الكثير من الوقت و الجهد و الأموال.

و في ظل هذا الطلب الاجتماعي القوي على ريادة الأعمال، نشأت سوق كبيرة لإنشاء المؤسسات تتسم بالهيكلة الواضحة و التنظيم الجيد. و هــو ما دفع بالكثير من الوسطاء لاقتراح برامج تكوينية على جميع المستويات (الجامعة، مدارس التجارة، مؤسسات التكوين...) و ظهرت بذلك وكالات استشارية و الكثير من المجلات المتخصصة، و تنوعت بذلك الأجهزة و الهيئات المرافقة التي تسعى إلى تطوير السلوك الريادي و إنشاء المؤسسات.

3. دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الاقتصاد

تعتبر المشروعات الصغيرة و المتوسطة نتيجة لتطور فكر ريادة الأعمال في المجتمعات و لا يختلف دورها في عملية التنمية الاقتصادية عن دور ريادة الأعمال في نفس المجال، مع تواجد بعض الخصوصيات يمكن تحديدها من خلال ما يلي.

1.3. ريادة الأعمال الصغيرة و المتوسطة و البطالة

تعتبر البطالة مؤشر هام لقياس عمر و حياة المؤسسة، إذ يشكل هذا المؤشر أهمية بالغة في تحديد سياسات الدول مثل الاتحاد الأوروبي و غيره، و هو كذلك المؤشر الذي يشغل تفكير و أبحاث الكثير من الاقتصاديين والسياسيين، إذ تشكل البطالة بالنسبة لهم تحدي كبير ينبغي مجابهته. و قد تطرح هنا العديد من التساؤلات

من بينها: ما هو الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مواجهة البطالة؟ وفي هذا الإطار نجد العديد من الأبحاث التي اهتمت بمعالجة هذه الظاهرة، يمكن توضيحها الأهم منها كما يلي:

1.1.3. دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب العمل

من المؤكد وجود قبول عام لأهمية وزن المشروعات الصغيرة و المتوسطة في استحداث مناصب العمل، وأنها تأخذ منحى إيجابي متصاعد. و ينتج هذا التطور بشكل عام عن العديد من الأسباب (Novelle, 1994) التي يمكن تصنيفها ضمن المجموعتين الكبيرتين التاليتين:

1. من جهة نجد الأسباب الهيكلية (البحث عن التنافسية في إطار الانفتاح الدولي الذي يقود في الغالب إلى العودة للنماذج الأكثر مرونة).
2. و من جهة أخرى نجد أن الأسباب الاقتصادية الراهنة التي تقود إلى هذا التطور. فرغم الهشاشة المالية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، تبقى تتمتع بقدرتها على مقاومة الصعوبات الراهنة وتوفير مناصب العمل (على الأقل إذا ما قورنت مع الأنماط الأخرى من المؤسسات).

في هذا الصدد يكون من المفيد الرجوع إلى دراسة بريش (DL BRICH) كنقطة انطلاق لمعالجة مدى مساهمة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في استحداث مناصب عمل (علي العمر، 2006)، التي خلصت إلى النتائج التالية:

1. تم استحداث ثلثي الوظائف الجديدة في أمريكا عن طرق الوحدات الصغيرة و المتوسطة.
2. تستحدث المشروعات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة بالسوق حوالي 52% من إجمالي الوظائف الجديدة.
3. تستحدث المؤسسات الكبيرة عـــددا أقل من الوظائف الجديدة، أي تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استحداث فرص عمل جديدة تبلغ حوالي 80% من إجمالي الوظائف الجديدة.

و في ظل تأثير الأزمة الاقتصادية، تبرز المشروعات الصغيرة و المتوسطة كميكانيزم فعال لاستحداث مناصب عمل. لكن ينبغي التوقف عندها قليلا من أجل اكتشاف دورها الحيوي في الاقتصاد و في ضمان التوازن الاجتماعي(Le parlement européen, 2013) ، ففي الاتحاد الأوروبي توظف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما بين 60% إلى 80% من اليد العـــــاملة التي تنشط خارج قطاع الفلاحة، كما تمثل المشروعات الصغيرة و المتوسطة 99% من إجمالي عدد المؤسسات المتواجدة في الاتحاد الأوروبي،

و التي وصل عددها ما يعادل واحد وعشرون مليون (21.000.000) مؤسسة توظف أكثر من مائة و ثلاثة و ثلاثون مليون (133.000.000) عامل(Le parlement européen, 2013) .

كما جاءت العديد من الدراسات الأخرى في العديد من الدول لتهتم بتحليل أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب العمل، على غرار الأبحاث الكثيرة التي نشرتهـــــــا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) حول هذا الموضوع. و مع هذا نسجل تعاظم الجدال حول طبيعة و نمط مناصب العمل التي يتم استحداثها.

2.1.3. درجة كفاءة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في استحداث مناصب العمل

أصبح من المنطقي عدم تلافي دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب عمل، لكن هذا لا ينفي قيام جدال عند محاولة قياس كفاءة هذه المؤسسات فيما يخص طبيعة مناصب العمل التي يتم استحداثها. ففي هذا الإطار نجد أن الباحثين قد فرقوا بين دور المشروعات الصغيرة في استحداث مناصب العمل الإجمالية، ودورها في استحداث مناصب عمل صافية (OCDE, 2002) ، و يتمثل عدد مناصب العمل الصافية في الفرق بين مناصب العمل الإجمالية التي يتم استحداثها و مناصب العمل التي يتم خسارتها.

كما يمكن أن يمثل نمو عدد مناصب العمل على مستوى المشروعات الصغيرة الجزء المقابل لعدد مناصب العمل الذي تفقده المؤسسات الكبيرة، مما ينتج عنه تغير في التصنيف العددي للمؤسسات الكبيرة.

و قد يتترجم هذا الارتفاع في عدد مناصب العمل كنتيجة للتطورات التي تطرأ على مستوى القطاعات كالقطاع الثالث مثلا (قطاع الخدمات)، أو إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة التي تلعب دورا هاما أيضا في ذلك،- رغم محدودية هذا التأثير لحد ما-.

و أبرزت الأبحاث التي قام بها المرصد الأوروبي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة (Observatoire Européen des PME) على المدى المتوسط، أن المشروعات الصغيرة و المتوسطة تستحدث مناصب عمل بشكل مستمر و متواصل أكثر من المؤسسات الكبيرة، فهي تأتي برصيد صافي إيجـــابي من مناصب العمل المستحدثة في الاقتصاد، مما يضمن لها الاستمرار و الديمومة و الحماية من الزوال.

و يبرز الرقم الذي نشرته إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية (SBA) أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة أسهمت في خلق 40% من إجمالي مناصب العمل الصافية (L tracy, 2011) التي تم استحداثها على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين 1976 و 1988.

كما تشير النتائج إلى أن استحداث مناصب عمل من طرف المؤسسات الكبيرةـ يتأثر بشكل كبير بالوضعية العامة للاقتصاد الكلي، في حين تكون المشروعات الصغيرة و المتوسطة أقل حساسية لهذه التغيرات، وأكدت هذه النتائج من خلال دراسة أجريت على مستوى المملكة المتحدة البريطانية.

و يكمن الاختلاف بين نتائج الدراسات الأنجلوسكسونية و الدراسات الأخرى سيما الأوروبية، في اختلاف المحيط الأوروبي الذي يمكن أن يفسر باختلاف الوضعيات الاقتصادية أثناء الدورات الاقتصادية. و قد حدد باروان (BAROIN) العوامل التي تؤدي بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة إلى الرفع من عدد مناصب العمل التي توفرها، تتحدد فيما يلي:

- ضمان أحسن الظروف التي تسمح للمؤسسات الصغيرة بالتكيف مع المحيط، حتى تتمكن من التطور على مستوى السوق.
- تطوير القطاع الثالث (قطاع الخدمات).
- تقوية العلاقات التي تربط بين المؤسسات الكبيرة و المشروعات الصغيرة و المتوسطة منذ أزمة 1973.

و يعتبر العامل الأخير الأكثر تعبيرا عن الأهمية التي أخذتها المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مجال توفير مناصب عمل (Makuza, 1995) ، يمكن أن يترجم فيما تعرضه المقاولة من الباطن، و إستراتيجية استقلالية فروع الشركات (Stratégie de filialisation)، نتيجة لرغبة المؤسسات الكبيرة في التركيز على نشاطها الأساسي، حتى تتمكن من رفع كفاءتها و مرونتها.

3.1.3. نوعية مناصب العمل التي يتم استحداثها عبر المشروعات الصغيرة و المتوسطة

هناك بعض الدراسات التي وجهت لرسم خطوط نوعية منـــــــــاصب العمل التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فمن جهة تبين أنها توظف عدد أكبر من الشباب و المسنين و النساء مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، وخاصة بنظام العمل الجزئي. يلاحظ من جهة أخرى ارتفاع مستوى التمدرس بشكل طردي مع ازدياد حجم المؤسسة، كما تم إرفاق هذا الاستنتاج بدراسة تأخذ بعين الاعتبار القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة و كذا الدول التي تتواجد بها.

و تشير دراسات أخرى إلى أن نوعية مناصب العمل التي توفرها المشروعات الصغيرة و المتوسطة هي أقل جودة من تلك الوظائف التي توفرها المؤسسات الكبيرة. فرغم نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تكييف عدد عمالها و الأجور التي تمنحها مع تغيرات الطلب على العمل و كفاءة العامل، إلا أنه غالبا ما تبقى

هذه الأجور أقل مما هو منتظر، كما تفتقر إلى المزايا الاجتماعية التي تمنحها المؤسسات الكبيرة. و العكس في حالات أخرى، خاصة المؤسسات التي تنشط في قطاع الخدمات ذات التكنولوجيا العالية الذي يمنح أجور مرتفعة جدا مقارنة مع نظيرتها في القطاعات الأخرى أو بالنسبة لمؤسسات ذات نمط آخر. أما إذ أخذنا اختلاف نوعية مناصب العمل التي توفرها المشروعات الصغيرة و المتوسطة تبعا لاختلاف الدول، فتوجد مزايا عديدة تختلف طبيعتها من دولة إلى أخرى سيما الضرائب المفروضة على الدخول (Le parlement européen، 2013). من زاوية أخرى أبرزت دراسات بولتون أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة توفر ظروف عمل أفضل مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، ففي الغالب يفضل الأفراد العمل في شكل فرق صغيرة تضمن لهم سهولة الاتصال التي تخفف بدورها من حدة المشاكل التي قد تحدث، كما تجعل الفرد يدرك ما هو الأداء الذي يضمن أحسن النتائج للمؤسسة التي يعمل بها، و هو ما يعود عليه بالنفع، عكس ما نجده في المؤسسات الكبيرة التي يتعاظم فيها دور النقابات العمالية.

كما يقود تحليل نوعية مناصب العمل التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى دراسة مدى ثبات وديمومة مناصب العمل. ففي دراسة أجريت من طرف المرصد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن مناصب العمل التي يوفرها هذا النمط من المؤسسات أقل ثبات من نظيرتها في المؤسسات الكبيرة حيث أن معدل دوران اليد العاملة يكون أكبر مقارنة مع نظيره في المؤسسات الكبيرة، بل أن ثبات منصب العمل غير مضمون بتاتا، وقد يفسر ذلك بارتفاع معدلات إفلاس المشروعات الصغيرة والمتوسطة (Observatoire des PME, 2007)، الأمر الذي يحد من طموح و تطلعات العاملين، أي تتصف مناصب العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدم الاستقرار و عدم الثبات.

ومن خلال ما سبق يمكننا استخلاص أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على مقاومة الأزمات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، إذ تملك سلوك إيجابي فيما يخص استحداث مناصب العمل. كما تضمن تواجد علاقات إنسانية واجتماعية متجانسة وأكثر تناسقا، لكن من ناحية نوعية هذه المناصب فنجدها تفتقر للامتيازات المادية (الأجور...).

2.3. الماشروعات الصغيرة المتوسطة و الابتكار

هناك مؤشر آخر لقياس الدور الذي تلعبه المؤسسة في التأثير على الاقتصاد، و يتعلق الأمر بمدى إسهامها في سيرورة الإبداع (Créativité) و الابتكار (Innovation) في مجال التكنولوجيا الجديدة.

1.2.3. دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الابتكار

يحمل الابتكار عدة أشكال قد تشمل طرح منتج جديد أو خدمة جديدة للسوق، أو إدخال طرق جديدة للإنتاج في المؤسسة، كما قد يكون الابتكار تنظيمي أو يتعلق بالتوزيع. تنطلق عملية الابتكار من تكوين الفكرة لتتبع بالبحث عن التقنية، ثم فيما بعد تأتي عملية التطوير و دراسة السوق، وتنتهي بإطلاق المنتج.

كان الابتكار يعتبر حكرا على المؤسسات الكبيرة فقط(Bourgeois, 1991) ، فحسب شامبيتر تستوجب عملية الابتكار التركيز على سوق محدد تنتمي إليه المؤسسة، الذي ينبغي أن يتميز بالمنافسة الكاملة، ففي حالة العكس سيكون هناك محتكر قد يحول دون تمكن المنافسين من محاكاة أو تقليد عملية الابتكار، وبالتالي حرمانهم من الأرباح والفوائد التي قد تنتج عن عملية الابتكار. وغالبا ما يمتلك المحتكر مصادر مالية كبيرة تمكنه من تمويل الابتكار، إضافة إلى ذلك عادة ما يتم الابتكار الصناعي بفضل المتعاملين الاقتصاديين ذوي الأحجام الكبيرة.

و لكن جاءت فيما بعد العديد من الدراسات الميدانية التي حاولت التأكد من مدى مصداقية هذه الفرضية، والتي وصلت لنتائج مناقضة لهذه الفرضية، حيث أكدت البعض من هذه الدراسات التواجد الفعلي لعلاقة إيجابية بين الابتكار و حجم المؤسسة، و أثبتت بعض الدراسات الأخرى(Saporta, 1989) أنه هناك علاقة سلبية و تم ترجيح ذلك إما لسبب عدم ملاءمة العينة المستهدفة، أو أنه فعلا هناك علاقة عكسية بين حجم المؤسسات وزيادة الابتكار.

2.2.3. الامتيازات التي تحققها المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مجال الابتكار

أثبتت روي روثوال (Roy ROTHEWELL) أن الابتكار في المؤسسات الكبيرة يأخذ الطابع المادي، بينما يأخذ الطابع السلوكي في المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

تملك المؤسسات الكبيرة قدرة كبيرة على الولوج إلى السوق المالي، و تمتلك أفراد أكفاء، و كذا مخابر بحث، وهذا ما يمنحها قدرة كبيرة على استغلال نتائج البحث بشكل احترافي، كما تتيح لها قدراتها إمكانية تسويق الابتكار بكل سهولة، مـــا يشكل حاجز يحول دون مساهمة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في عملية الابتكار.

من زاوية أخرى تعتبر المشروعات الصغيرة و المتوسطة أقل بيروقراطية، و تتكيف بسهولة مع تغيرات المحيط الخارجي، و يخضع الابتكار في المؤسسات الصغيرة لطلب محدد و ليس بطريقة نظامية، أي يحاول

الاستجابة لثغرات السوق أو الحاجات الجديدة للسوق، كما يخضع الابتكار في المشروعات الصغيرة لتأثير الدور الهام للمقاول، و لمواصفات مؤسسته، إذ يأخذ إطار تحليل الابتكار في هذه المؤسسات الشكل التالي:

الشكل (02): إطار تحليل الابتكار في المشروعات الصغيرة و المتوسطة

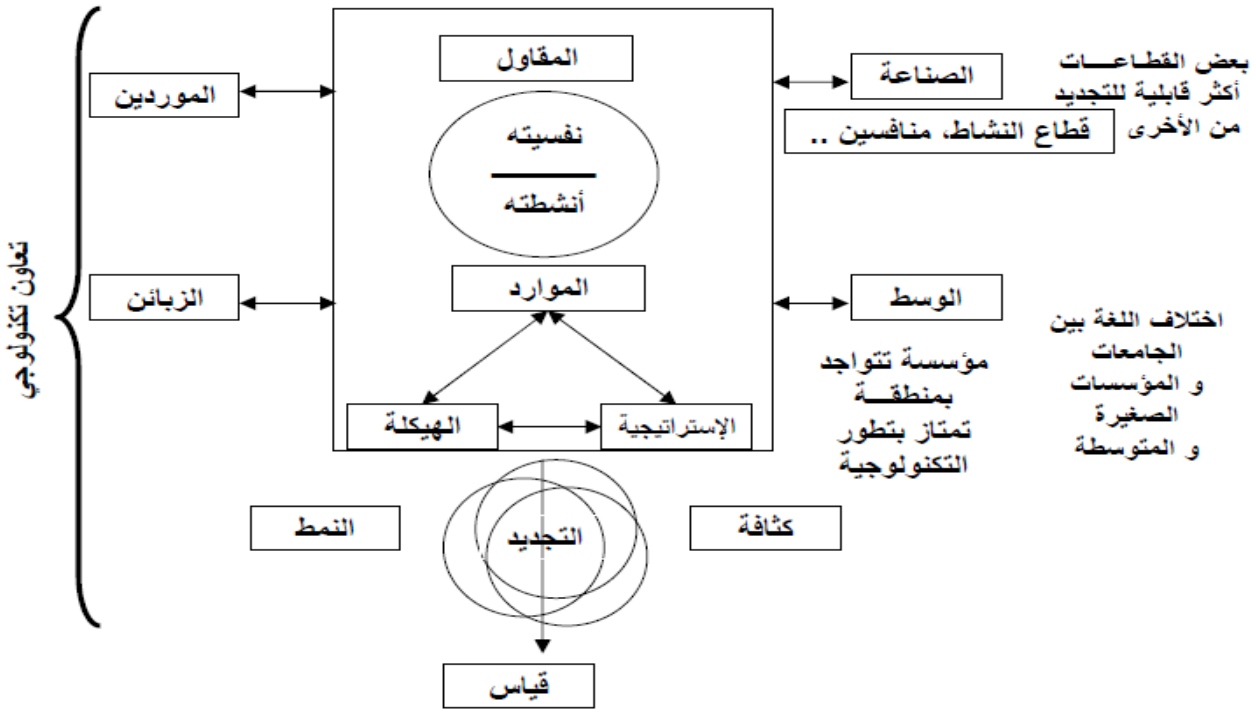

المصدر:

HALILEM, N, ST-JEAN,ST(2007), «L'innovation au sein des PME : Proposition d'un cadre conceptuel», 5éme Congrès international de l'académie de l'entrepreneuriat, Sherbrook, 2007, consulté sur le site :
http://www.entrepreneuriat.com/fileadmin/ressources/actes07/Halilem__St_Jean.pdf, 28/06/2013.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن رائد الأعمال هو نواة سيرورة الابتكار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذي تؤثر عليه نفسيته بشكل كبير وكذا طبيعة أنشطته التي يقوم بها، معتمدا في ذلك على جملة من الموارد التي يقوم بوضعها في إطار هيكل يسمح بتجسيد الإستراتيجية الموضوعة مسبقا.

تتحدد كثافة و نمط الابتكار على جملة من المتغيرات الخارجية ترتبط أساسا بالموردين و الزبائن الذين يعتبران أحد أهم مصادر الأفكار الابتكارية، و تشكل طبيعة الصناعة و الوسط اللذان يعمل بهما رائد الأعمال عامل مهم يحدد نمط و كثافة الابتكار.

و بصفة عامة نجد أن الابتكار في المؤسسات الكبيرة يمس الصناعات الكبيرة (مثل الطيران والسيارات، الأدوية...) أما الابتكار في المشروعات الصغيرة و المتوسطة فيمس القطاعات التي تتطلب

رؤوس أموال ضعيفة، وتكون فيها تكلفة المنتج و تكلفة الدخول للسوق كبيرتين (مثل صناعات الإلكترونيك، النسيج، التجهيزات العلمية، الإعلام الآلي...)، و نتيجة لذلك نجد أن كل من المشروعات الصغيرة و المتوسطة والمؤسسات الكبيرة تسهم في الابتكار التكنولوجي بشكل تكاملي، و هذا ما ينتج عنه نوع من علاقة التبعية التي تجمع بينهما (المقاولة من الباطن، الامتياز التجاري...)، فيمكن أن تمس رائد المقاولة من الباطن وظيفة البحث والتطوير أو وظيفة التسويق التي تقوم المؤسسات الكبيرة بإخراجها لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

و لا يمكننا أن ننفي تأثير التعاون في مجال الابتكار بين المشروعات الصغيرة و المتوسطة ومخابر البحث بالجامعات، حيث تستفيد هذه المؤسسات من تحويل التكنولوجيا تحت أشكال متعددة مثل رخصة الاستغلال، وتبادل الأفراد، و الشراكات، كما تشكل الجامعة مصدر للأبحاث العلمية التي يمكن أن تحول في شكل مشاريع استثمارية للمؤسسات فيما يعرف بالإفراق (Spinn–off). كما أن استحداث حاضنات أعمال داخل الجامعات تعنى بتطوير الابتكار واحتضان الأفكار المجددة، أسهم في تطوير الابتكار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من المؤسسات الكبيرة.

في الأخير نشير إلى أن اتفاق أغلبية الدراسات على أن المشروعات الصغيرة و المتوسطة جلبت تطور تقني بشكل ملاحظ على مدار السنوات، و هو ما أكدته المفوضية الأوروبية في التقرير الذي أعدته في سنة 1987.* كما يتفق العديد من الباحثين على أن الوحدات الصغيرة تشكل أحد المدخلات الهامة للحركية الاقتصادية ما دامت تعمل بمنظور تنافسي.

3.3. دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا جد هام في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، لما لها من أهمية في تعزيز النسيج الاقتصادي وخلق فرص العمل، فضلا عن دورها القوي في الوقت الراهن في معالجة الأزمات الاقتصادية والحد من ارتفاع أرقام البطالة (Oualalou, 2012) ، كما ترجع أهمية مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسباب التالية:

---

* للاطلاع أكثر، راجع:

Commission of the European Community, job creation in small and medium sized enterprises, Volume I, Main report, 1987, consulté sur le site: http://aei.pitt.edu/34016/2/A314.pdf, 30/06/2013.

- تميل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى توزيع الدخول بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي بذلك تحد من الفقر، كما أنها كثيرا ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة و النساء اللاتي يفتقرن لمصادر بديلة للدخل.
- تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل و ندرة رأس المال، و كلما توسع نشاط المؤسسات في الأسواق غير الرسمية أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة الأسعار التي تتعامل بها المؤسسات الكبيرة.
- تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة، فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على كافة مستويات الاقتصاد، و تسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تؤدي إلى ترابط المشروعات الصغيرة و المتوسطة المنتشرة في حيز جغرافي أوسع من المؤسسات الكبيرة، وتدعم تطور و نمو روح المبادرة و مهارتها و تساعد على تقليل الفجوات التنموية بين المدن والأرياف.

و علاوة على دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فإنها تقدم العديد من المزايا التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- استغلال مدخرات الأفراد و الاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة، بدلا من إنفاق هذه المدخرات في الاستهلاك.
- استغلال المواد الأولية المتاحة محليا.
- تغذية هذه المؤسسات لغيرها من المؤسسات و إسهامها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي.
- تلبية احتياجات السوق المحلي و التقليل من الاستيراد.
- تستطيع مواجهة تغيرات السوق بسرعة و بعيدا عن الروتين.

و يحتل قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة مكانة مميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول، و يتوقع لهذه المشروعات أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي في هذه الدول في العقود القـــــادمة و أن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية. لذا يمكن القول أن لهذا القطاع دلالات ترتقي إلى مستوى الدور و الوظيفة التي يمكن أن تلعبها هذه المؤسسات في المجتمع وفي العملية التنموية، و

لعل من بين أبرز الأدوار التي يمكن أن يلعبها هذا القطاع داخل المجتمع، تلك التي أكد عليها في التوصية رقم 186 الواردة في التقرير الصادر عن مكتب العمل الدولي (منظمة العمل الدولية، 2011) في جنيف في دورته رقم 99 في سنة 2010، حيث جاء فيه: « كانت منظمة العمل الدولية قد كررت في مناسبات عدة التأكيد على أهمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي و التنمية، كما شددت المنظمة على إرساء إطار قانوني يتكيف مع متطلبات تلك المنشآت...لأنها تعمل على تحفيز التغيير الاجتماعي التدريجي و السلمي...». حيث تبدي هذه المؤسسات انسجامها مع التغيرات الجديدة التي تطرأ على الاقتصاد العالمي الذي يرجح الكفة للنشاطات ذات الطبيعة الديناميكية و التي تتسم بقابليتها السريعة على الاستجابة و فق ما يقتضيه السوق، وحركة الإبداع التكنولوجي السريع (عبد المولى طشطوش، 2012).

4.3. تأثير المشروعات الصغيرة و المتوسطة على حجم الاستثمار

تتميـــــــــز المشروعات الصغيرة و المتوسطة بارتفاع معدلات دوران رأس المال، و قدرة على تحقيق أعلى ربحية، وتؤدي هاتان الميزتان إلى إضافة جزء من الأرباح المحققة لرأس المال، و بالتالي نمو في حجم رأس المال، نتيجة للإضافات المتكررة، و هذا ما يجعل من المشروعات الصغيرة و المتوسطة نواة للصناعة الكبيرة، مما يؤثر بشكل إيجابي على اقتصاد الدول من خلال زيادة حجم الاستثمار الكلي و كذا معدلات النمو من خلال عمل مضاعفة الاستثمار المعجل (Accéléré)، خاصة و أن معظم المؤسسات الضخمة المتواجدة في أماكن مختلفة من العالم بما فيها أمريكا، أسست من طرف مقاولين يمتلكون رؤوس أموال.

5.3. مكانة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في العولمة

لا تنحصر فرص الأسواق المتاحة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في الأسواق المحلية و الجهوية فقط (حتى و إن كان أغلبها لا ينشط إلى على مستوى الأسواق الوطنية)، كما لا يستوجب الربط بين المشروعات الصغيرة والأسواق الصغيرة، و بين الأسواق الدولية و المؤسسات الكبيرة، بل توجد العديد من فرص الإنتاج التي تتم في شكل سلاسل طويلة تتيح دخول المشروعات الصغيرة و المتوسطة للأسواق الدولية. و من جهة أخرى نجد أنه كما يمكن للأسواق الوطنيـــــــة أن تخلق فجوات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نجد أن الأسواق الدولية أيضا تتيح لها ذلك أيضا. غالبا ما يتم استغلالها من قبل المشروعات الصغيرة و المتوسطة المصدرة تحت عدة أشكال، و يمكن أيضا أن يترتب عن عملية تصدير منتجات أو قطع صغيرة إدخال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سيرورة الإنتاج. يمكن أيضا للمؤسسات الصغيرة أن تتفاعل على

مستوى السوق الدولي بشكل غير مباشر وتعمل لصالح مؤسسات كبيرة أو مجمع مؤسسات تقوم بالتصدير أو الاستيراد(ST-Pierre, 2006) . نظرا لمحدودية مواردها، و تعقد الأسواق الأجنبية الناتجة أحيانا عن طول المسافات التجارية، والاختلافات الثقافية الهامة، وزيادة التعقيد في إنـــــــتاج وتـــــــــداول وتسليم السلع التجارية، قد ينتج العديد من العوائق التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند إقبالها على الاندماج على الصعيد الدولي.

و رغم ذلك يستوجب على المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي تعمـــــــــل في مجال السوق الوطني الانفتاح على الحدود الأجنبية للبلـــــــد عندما تكبر و يزداد حجمها، وتبني استراتيجيات تقودها إلى تنمية تنافسيتها على المستوى الدولي.

6.3. المشروعات الصغيرة والمتوسطة و عولمة الأسواق و المنافسة الدولية

إن الانفتاح المتنامي للحدود الدولية يرغم أغلبية المشروعات الصغيرة و المتوسطة على التجاوب مع ذلك (OCDE، 2007) إما بصفتها كفاعل (التصدير أو الاستيراد)، أو بطريقة تفاعلية (تحسين تنافسيتها) تمكنها من الاستجابة لتطورات الأسواق و أيضا للمنافسة المتنامية.

و في دراسة أجريت سنة 1992 على عينة ممثلة من المشروعات الصغيرة و المتوسطة تعمل في قطاع الصناعة في منطقة كيبيك، على إثر إصدار إتفاقية خلق منطقة التبادل الحر بين كندا و الولايات المتحدة الأمريكية أبرزت أن المشروعات الصغيرة و المتوسطة أصبحت شيئا فشيئا أكثر حساسية للمنافسة الدولية. كما لوحظ أن عدد قليل منها (أقل من 30%) يعلم بتفاصيل هذه الاتفاقية و اتخذ الإجراءات الخاصة لمواجهة ذلك، حيث أن 60% منها قامت بتحقيق استثمارات جديد، و قـــــامت بعملية البحث و التطوير على مستوى منتجاتها (OCDE، 2007)، و بإعادة تنظيم نفسها بطريقة أفضل حتى تضمن لنفسها اليقظة الإستراتيجية، والتمكن من مواجهة الارتفاع العام للضغوطات الدولية. و يمكننا أيضا تقسيم مختلف السلوكات إلى ستة (06) مجموعات حسب الشكل التالي:

الشكل (03): نماذج المشروعات الصغيرة و المتوسطة في ظل عولمة الأسواق

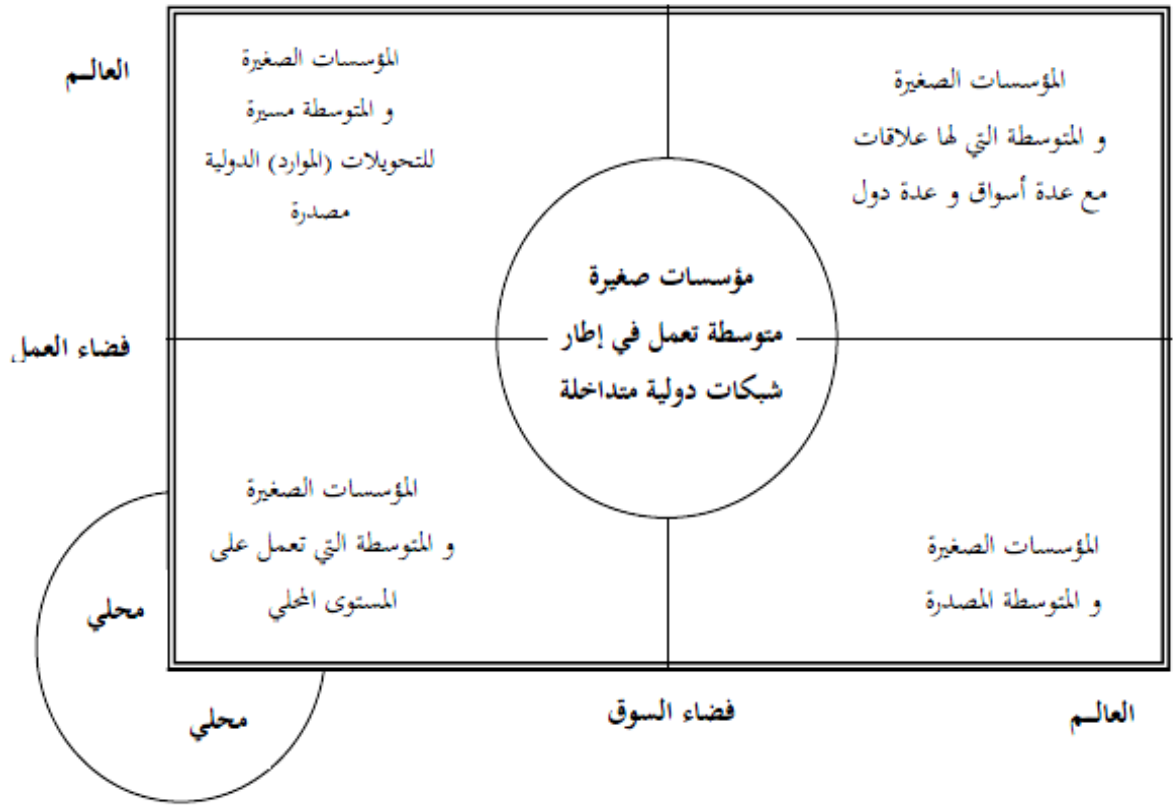

المصدر: Pierre André JULIEN, Michel MARCHESNAY, Op.Cit, p.88

يأخذ هذا الشكل عاملين بعين الاعتبار هما نمط السوق (المسمى بفضاء السوق) الذي تباع فيه المنتجات (سوق محلي، سوق دولي، سوق شامل، سوق على مستوى عدة دول أو عدة قارات) و مصدر الموارد (من المحلي إلى الشامل)، كما يضاف إلى هذا النموذج في وسط الشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي هي في اتصال مباشر مع السوق الدولي عن طريق مؤسسات أخرى تكون وطنية، تشتري و تبيع فيه مؤسسات متعددة الأشكال.

7.3. تأثير المشروعات الصغيرة و المتوسطة على الناتج الداخلي الخام

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا هام في النمو و التنمية و التصنيع في العديد من اقتصاديات العالم، وتشير الدراسات الميدانية (عبد المطلب الأسرج، 2007) إلى أن هذه المؤسسات تسهم بأكثر من 45% من الناتج الداخلي الخام، و توظف ما بين 40% و 80% من إجمالي العمالة في البلدان ذات الدخل المرتفع.

كما تعتبر أداة فعالة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات إنتاج بدائل للواردات لتلبية حاجة السوق من المنتجات الاستهلاكية والمنتجات النصف مصنعة، بالإضافة إلى قدرتها و اعتمادها على الخامات المحلية. أما في الاقتصاديات الانتقالية و اقتصاديات الدول النامية فتعد مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي الوطني* رديئة لأسباب لا تعد و لا تحصى، بما في ذلك عدم كفاية الدعم (البنى التحتية / الشركات المالية العاملة) في مختلف القطاعات، وتطبيق محدود من الابتكار للعمليات على مستوى هذه المؤسسات، والمنافسة غير المواتية مع السلع والخدمات الأجنبية.

ومن النتائج العكسية لدور المشروات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية هي التركيز على الأنشطة التقليدية و الحرفية مثل صناعة الغزل و النسيج، فمن غير المتوقع أن تسهم بصورة رئيسية في الناتج المحلي الإجمالي إذا كان السوق يعج بالمنسوجات المستوردة المتفوقة في الجودة وبيعها للمستهلكين بأسعار تنافسية . لذا ينبغي أن تكون هناك سياسات للحد من استيراد بعض المنتجات مثل المنسوجات الأجنبية التي تغرق القطاع، يتيح زيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي.

8.3. تأثير المشروعات الصغيرة و المتوسطة على الدورة الاقتصادية

يتأرجح مسار الدورة الاقتصادية ما بين الكساد و ما يصاحبه من زيادة في معدلات البطالة، و الرواج وما يترافق معه من ارتفاع في نسب التضخم. و مثلما تمت الإشارة إليه سابقا تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التخفيف من حجم البطالة من جهة، و كبح معدلات التضخم من جهة أخرى، من خلال المساهمة في خلق فرص عمل جديدة بتكلفة رأسمالية منخفضة، و كذلك المساهمة في امتصاص التحولات غير المنتجة والقضاء عليها. فخلال الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم في سنة 2008 التي لازالت تبعاتها لحد الآن، واجهت المشروعات الصغيرة و المتوسطة العديد من الآثار السلبية كان أهمها:

- انكماش الأسواق و الصادرات الخاصة بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة.
- تراجع تدفقات رؤوس الأموال.

*يعبر الناتج الداخلي الخام عن مجموع القيم المضافة الناتجة عن المنتجات و الخدمات في اقتصاد ما، كما يمثل مجموع منتجات الأعوان الاقتصاديين المتواجدين بدولة ما منقوص منها الاستهلاكات الوسيطة، كما يمكن الحصول على قيمة الناتج الداخلي الخام من خلال 3 طرق مختلفة وهي : الإنتاج، الطلب والدخل.

حسب الإنتاج: **ن.د.خ** = مجموع القيمة المضافة بالثمن المرجعي + الضرائب على الإنتاج – الدعم الحكومي على المنتجات.

حسب الطلب: **ن.د.خ** = الاستهلاك النهائي + الاستثمار الخام لرأس المال الثابت + تغير التخزين + الصادرات – الواردات.

حسب الدخل: **ن.د.خ** = الرواتب المدفوعة + الفائض الخام للتشغيل + الضريبة على الإنتاج والاستيراد – الدعم الحكومي

الفائض الخام للتشغيل = القيمة المضافة + الدعم الحكومي للتشغيل – الضرائب – نفقات المستخدمين.

- هروب رؤوس الأموال و اختفاء القروض الائتمانية مما أدى إلى انكماش الاستهلاك و كساد في أسواق السلع الهندسية.

و بالتالي فإن المشروعات الصغيرة و المتوسطة بصفة عامة فقدت جزءًا كبيرا من أسواقها الخارجية، كما أدى انخفاض استهلاك الأفراد إلى فقدانها جزءًا من أسواقها الداخلية. لكن بإمكان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجاوز هذه الأخطار، و تحويلها إلى عوامل إيجابية محفزة، من خلال ما يلي:

- استغلال انخفاض فوائد القروض للبدء في مشروعات جديدة.
- البحث عن مشاريع ترفع من القيمة المضافة للمنتجات، والقيام بعمليات صناعية على الخامات المحلية بغية رفع العائد الناتج عنها.
- استغلال انخفاض الأسعار للخامات المستوردة لإقامة مشاريع جديدة أو التوسع في المشاريع الحالية لفتح أسواق جديدة.
- استغلال فروقات سعر الصرف بين الدول لخفض أسعار التصدير و تشجيع المستوردين الأجانب.
- الاهتمام بالمؤسسات الصناعية الزراعية من تجفيف و تغليف و تعبئة و استغلال الإنتاج الزراعي المتنوع في الدول النامية لغزو الأسواق العالمية.

و من خلال ذلك تبدو أهمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في تخفيف الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية (حسن، 2011)، نتيجة لقدرتها على الإنتاج و التطوير في جميع الظروف باعتبارها السبيل الأساسي لتنمية اقتصاد الدول و كسر موجة الكساد المصاحبة للأزمات.

9.3. تأثير المشروعات الصغيرة و المتوسطة على التنمية المستدامة و التنمية المحلية

تعبر التنمية المستدامة عن سيرورة نمو تمس العوامل الإيكولوجية و الاقتصادية و الاجتماعية، التي تكون فعالة من الناحية الاقتصادية وعادلة من الناحية الاجتماعية و مستدامة من الجانب الإيكولوجي. و هناك من يضيف (Marcenac، 2007) لهذه الدعامات الثلاثة الأساسية عامل آخر و هو الحوكمة، و التي تدمج كل الفاعلين ليساهموا في الحياة الاجتماعية في سيرورة اتخاذ القرار.

وتاريخيا، كانت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام تلعب دور الوسيط الأساسي في وضع إستراتيجية التنمية المستدامة، حيث بدأت هذه المؤسسات القيام بمبادرات فردية تسهم في التنمية المستدامة (AFNOR,ACFCI, 2009)، محاولة التوفيق بين هدف تحقيق الربح و الإسهام في التنمية المستدامة، حيث لا تتجه المشروعات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة إلا بعد ضمانها لتحقيق المردودية

الاقتصادية، لأنه يصعب عليها الخوض في التنمية المستدامة وهي تفتقر إلى الإمكانيات المالية و البشرية التي تشكل عائقا أساسيا لها. لكن السعي لتحقيق التنمية المستدامة استجابة للمتطلبات قصيرة الأجل يشكل فرصة فعلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لانتهاز الكثير من الفرص (PECOU, 2007) ، باعتبارها معروفة بقدرتها على التخفيض في تكلفة استهلاك الماء، و الطاقة و المواد الأولية، و كذا من الناحية الاجتماعية حيث تسهم في توفير مناصب العمل، و تحسن من مستوى الأفراد.

و يشير المنظور الاقتصادي إلى ترقية ريادة الأعمال أو الفرد مثلما هو الحال عند الأمريكيين، حيث يتكفل رائد الأعمال بإسداء جملة من الخدمات للبلديات في إطار عقود محددة، و الذي يتعامل مع ذلك بشكل محفز بهدف الحصول على أهداف اقتصادية، في حين تفضل الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية الاجتماعية (Julien P.-A. , 1997) ترقية نوع من التطوير المندمج الذي يدعم العوامل التي تمثل رموزا وطنية يفتخر بها الأفراد، بما يكفل دعم روح الجماعة و جودة الحياة.

إن التنمية المحلية هي عبارة عن تفاعل ومشاركة بين مختلف الفاعلين لتحفيز فرص الاستثمار وتشجيع التنمية المستدامة في المجتمع عن طريق التركيز على خصوصية كل منطقة وقدراتها ودورها الحالي والمستقبلي في النمو الاقتصادي واحتياجاتها المالية وغير المالية، و بذلك يتم الإعداد لمشاريع التنمية ضمن إستراتيجية محددة وخطة عمل مرسومة. من المفيد الذكر أيضا أن الدور الخاص الذي يميز كل منطقة يجب ألا يحدد بدون الأخذ بعين الاعتبار العلاقة والتكامل الاقتصادي بين المناطق الريفية والتجمعات السكنية في المدن، لذلك فإنه من الواجب إيجاد وتحديد العلاقة المثلى اقتصادياً وتقديم المشاريع المناسبة لتحقيق هذا التكامل. إن صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجعل منها أداة لتحقيق أهداف تنموية و اجتماعية هامة (عاوني، 2010) يمكن الإشارة إلى البعض منها كالآتي:

- سهولة انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة يجعل من التصنيع يفوق تقريبا عدد السكان، وهو ما يؤدي بالتالي إلى تقليل الفوارق بين الحضر و الريف، أو القطاع التقليدي والمعاصر لتفادي الازدواجية في القطاعات الاقتصادية للبلد الواحد.
- يؤدي انتشار المشروعات الصغيرة و المتوسطة إلى استغلال الموارد المتاحة محليا.

و لكن هنا قد تقلب الصورة، و يتجه التفكير إلى زاوية أخرى تقود إلى التساؤل عن العوامل التي يمكن أن تجعل المشروعات الصغيرة فعلا كمحرك لعجلة التنمية المحلية و التنمية الاقتصادية بشكل عام، و هنا نجد أن الكثير من الباحثين (Polge, 2003) نادوا بضرورة تدخل الدولة و تهيئة الأقاليم و توفير الظروف

المناسبة التي تمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من لعب هذا الدور على أتم وجه، و بالتالي ننتقل هنا من دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية إلى إستراتيجية الدولة و الهيئات المحلية في تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة، حتى تقوم بالدور المنوط بها في مجال تطوير الاقتصاديات والمجتمعات.

الخاتمة

لا ينحصر موضوع ريادة الأعمال و المشروعات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الفرد فحسب، بل يمتد إلى الوضعية الاجتماعية و النظام التعليمي و المحيط بشكل عام و المحيط المؤسساتي أو الهيئي بشكل خاص، والتي من شانها أن تحسن من أدائها على مستوى الاقتصاد. و قد فصلنا في هذه الورقة البحثية كل العوامل والجوانب التي تمكن ريادة الأعمال و المشروعات الصغيرة و المتوسطة من الاسهام بشكل فعال في التنمية الاقتصادية، حيث تبين لنا مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية من توفير مناصب عمل، و إدخال التكنولوجيا والابتكار، و الرفع من حجم الاستثمار، و الزيادة في معدلات دوران رأس المال، و كذا التأثير على الصادرات، و على الناتج الداخلي الخام، و الدورة الاقتصادية.

من أجل تحقيق ذلك وبشكل فعال يتوجب على رواد الأعمال المحتملين توجيه استثماراتهم إلى قطاعات النشاط العذراء، و التي سيكون لها إمكانية كبيرة و النمو و التوسع.

من جهة أخرى ينبغي على الهيئات المختصة بمرافقة المشروعات الصغيرة و المتوسطة و إنشائها القيام بإعداد خريطة قطاعية، وخريطة جغرافية لتوزيع مختلف المؤسسات الاقتصادية بشكل عام و المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، و كذا إعداد دراسات حول جاذبية الصناعة، و المنافسة المحتملة وتحديد معدلات نمو القطاعات، و كل الدراسات التي تساعد رواد الأعمال على التمكن من التخطيط الاستراتيجي. و كذا المساعدة على إقامة الشبكات بين مختلف المشروعات الصغيرة و المتوسطة ذات الصلة ببعضها البعض.

تظافر كل هذه العوامل و الجهود في آن واحد سيسمح لريادة الأعمال و المشروعات الصغيرة والمتوسطة بلعب الدور المنوط به فيما يخص تطوير الاقتصاد و تطوير المجتمعات.

في الأخير يمكن استخلاص أن موضوع إسهام ريادة الأعمال و المشروعات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الاقتصاد بشكل عام يبقى موضوعا معقدا و صعب التكميم، لكن ينبغي تحديد المؤشرات الرئيسة التي ينبغي الوصول إليها، من أجل توجيه السياسات الاقتصادية نحو هذا الهدف.

المراجع و الهوامش

1. AFNOR,ACFCI. (2009). *développement durable:Quelle approchepour les PME.* Consulté le 02 12, 2013, sur http://www.cci.fr/c/document_library/get_file?uuid=05598ed8-9942-4885-89cf-071a071e8f5c&groupId=11000
2. Alain, F. (2003). *Le métier de créateur d'entreprise.* Paris: Edition d'Organisation.
3. Fayolle, A. (2010). entrepreneuriat. Paris: Dunod.
4. Fayolle, A. (2005). *introduction à l'entrepreneuriat.* Paris: Dunod.
5. Fayolle, A. (2007). *L'art d'entreprendre.* Paris: Les Echos.
6. Fayolle, A. (2003). *Le métier de créateur d'entreprise.* Paris: Edition d'organisation.
7. Julien, P.-A. (1997). *les PME : Bilan et perspectives.* Québec: les press inter universitaire.
8. Julien, P.-a., & Marcheseney, M. (1996). *L'entrepreneuriat.* Paris: Economica.
9. L tracy, S. (2011, Jully). *Accelerating job creation in America:the promise of high-impact companies.* Consulté le 05 13, 2013, sur Small business report: http://www.sba.gov/sites/default/files/HighImpactReport.pdf,
10. Le parlement européen. (2013). *les petites et moyennes entrepries, fiche technique sur le parlement européen.* Consulté le 06 27, 2013, sur http://www.europarl.europa.eu/ftu/pdf/fr/FTU_4.15.pdf
11. Makuza, C. (1995). *les facteurs internes pouvant influer la propension à l'innovation de produit dans les PME manufacturières.* Québec: Université du Québec à tois Reviers.
12. Marcenac, P. (2007, Janvier). *Les PME et le développement durable.* Consulté le 07 09, 2014, sur cahier de recherche de l'académie des sciences techniques comptable et financiers: www.lacademie.info/content/download/.../Cahiers_Academie_05_0701.pdf,
13. Novelle, H. (1994). *aider les PME:défis et réalités.* Paris: Les éditons d'organisation.
14. Observatoire des PME. (2007). *Quels emplois pour les PME.* Consulté le 04 05, 2014, sur regard sur les PME: http://www.oseo.fr/content/download/26888/460977/version/3/file/Quels_emplois_pour_les_PME.pdf
15. OCDE. (2002). *Les PME à forte croissance.* Consulté le O7 04, 2013, sur http://www.oecd.org/fr/industrie/pme/2493085.pdf
16. OCDE. (2007). *Perspectives d'investissement international2007: libersté d'invsetissmant dans un monde en changement.* Paris: Edition OCDE.
17. Oualalou, F. (2012, Janvier 30). *Rapport sur le rôle des petites et moyennes entreprise en méditeranée.* Consulté le 07 03, 2013, sur http://cor.europa.eu/en/activities/arlem/Documents/report-on-SMEs-2011/FR.pdf
18. PECOU, G. (2007). *le développement durable à la portée des PME-PMI.* Consulté le 03 05, 2013, sur Chambre régionale de commerce et d'industrie Midi-Pynrénées: http://www.midi-pyrenees.cci.fr/BMtelechargement.asp?chemin=/upload&fichier=retour_experience(3).pdf
19. Saporta, B. (1989). Stratégie des petites et moyennes entreprises . Dans *Encyclopédie de gestion* (p. 2730). Paris: Economica.
20. ST-Pierre, J. a. (2006, Octobre). Le rôle des TIC sur le degré d'exploitation des PME:une étude exploitoire. *InfoPME , 06* (04), p. 02.

21.النجار ,ف .ج & ,.محمد العلي ,ع .ا .(2006) .*الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة* .عمان :دار الحامد للنشر و التوزيع.

22.حسن ,ص .(2011) .دعم و *تنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة و الفقر* .القاهرة :دار الكتاب الحديث.

23.عاوني ,(2010, 01) .جوان .دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية«، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير .*مجلة العلوم الاقتصادية* .

24.عبد المطلب الأسرج ,ح .(2007, 01 07) .تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية .*مجلة العلوم الانسانية* .

25.عبد المولى طشطوش .(2012) .*المشروعات الصغيرة و دورها في التنمية* .عمان :دار الحامد للنشر.

26.علي العمر ,أ .(2006) .*إدارة المشروعات الصغيرة* .الاسكندرية :الدار الإبراهيمية.

27.منظمة العمل الدولية .(2011) . *المسح العام بشأن معايير التشغيل في ضوء الإعلان لسنة 2008 بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة* .جنيف :منشورات المنظمة الدولية للعمل